



M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR3803

# برق و خالق جلیل و فضل قادر جلیل

حاشیہ مولانا فواد رشید شون بغیر اندر شامیہ غلام محبی متعلقہ میرزا پندرسالہ سوم بہ



## ہدایۃ الوریٰ لوالہد

بفراش جاع علوم عقلی نقلی فخر البیرومولوی خادم حسین عظیم آبادی سکرالہ علی

دریں دفتر اول مطبع خانم علم و فن

140  
EOW 98  
2/1/98

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

حين قامت في جو نفوسنا منها المدعى بالسنن الثانية لسبعين بعد الالف والمائتين من هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كان باقية ما ترجمته ان هذا خلاف على الفن فانهم يريدون تقديم اجزاء الزمان بعضها على بعض من قبيل التقدم بالذات فاسئل عن ذلك  
 اليه جواب بما يحصل ان البعدية بالمعنى المذكور تقتضي ان يكون بين القبل والبعده علاقة العلية سواء كان القبل علته تامة او حصة  
 ناقصة وليس بين اجزاء الزمان علاقة العلية كما صرح به في مخرج التجريد بجد يد شرح المواقف وشرح حكمته ايعين غير فافليس منها  
 ذاتية بالمعنى المذكور نعم اطلق الحكماء بان اس مقدم على اليوم ولهم يوم مقدم على الغد بالذات فالمراد منه ان اس مقدم على اليوم  
 بالزمان الوهم مقدم على الغد بالزمان الا ان هذا التقدم الزماني بينهما بالذات اي بلا واسطة امر آخر بخلاف التقدم الزماني الذي  
 في الزمانيات فانه بواسطة اجزاء الزمان اذ التقدم والتأخر من لوازم الاولوية للزمان وقد صرح بهذا المعنى ايضا في تلك الكتب  
 وغير ما قلنا وصل هذه الرسالة اليه كتب مكتوبا اليه دام ظلته مستندرا بما ترجمته الى مستفيض من يتكلم بيت الجبر والنسب وما اقدر على  
 التكلم من جنابكم الا بالملحوص واما اختاره ضميركم الصافي ووجه نظركم النافذ فهو الاول الا انه يحيط في خاطري ان اجزاء الزمان كلها  
 متصلة بمتن وجود لبعده منها بدون القبل ولو لم يكن وجود المسبق دون صبح ذلك اليوم لانعدام الاتصال هو خلف فقد تحققت  
 فيها البعدية الذاتية ثم اسئل دام ظلته اليه جواب بما ترجمته انه نعم ذلك مقدمتين الاولى انه ليس بخبر لسابق من اجزاء الزمان  
 متقدما على الخبر المتأخر لعدم ما بالطبع او لعدم ما بالعلية افا واحد شريزي في حواشي شرح التجريد قال يمينه في التحصيل ليس  
 بين السابق من الزمان والحركات وبين الاتية عليه بوجه انتهى واستدلوا عليه بوجه منها ان المتقدم هذين المتقدمين  
 مما يجوز اجتماعه مع المتأخر واجزاء الزمان مما يستحيل اجتماعها لكونه غير قار وقد رج عليه شارح التجريد بان ذلك غير لازم لان  
 ان احلة المدة متقدمة بالطبع على المعلول لا يجوز اجتماعها معه بل يجب عدم اجتماعها معه وفيه اولان المتقدم بالطبع  
 عدم احلة المدة لا وجودا ووجه يجمع مع المعلول ولو سلمنا ان وجودها ايضا متقدم بالطبع فيكون احلة المدة على المعلول سبقا  
 وجودا وسبقا معهما الطاري على وجودها وكلا سبقين بالطبع فقد ما تقدم على المعلول بالطبع ويجمع معه ما وجودا فهو ان كان  
 لا يجمع مع المعلول لكنه من حيث هو معجزا اجتماعه مع المعلول انما يقع اجتماعه مع المعلول لما في وجوده توقف المعلول على عدم  
 العلة المدة ايضا ولو لا ذلك بجاز اجتماع وجودها مع مختلف اجزاء التقدم من الزمان فانه من حيث هو لا يجوز اجتماعه مع  
 المتأخر والا يلزم بطلان كونه غير قار فانه كذا في بعض حواشي اشعري في الشبهة القديمة ومنها ان اجزاء الزمان متساوية في الحقيقة فلا  
 يكون جل بعضها علته لبعض اولى من العكس فلا علية ولا معلولية بنسبها بحسب المباشرة ولا يجب تشخيصها ايضا لان الزمان  
 متصل واحد فلا يكون اجزأوه المافروضه كذا افاد شارح التجريد والثانية ان الزمان متصل بمعنى ان الاجزاء المفروضة له  
 بينها حد مشترك وهذا المعنى الاتصال الخط واسطعوا بحسب التعليم في هذا المعنى فصل لكل متصل اما الاتصال بمعنى توحد الوجود  
 حاله ان الساعة الماضية والساعة المستقبلية كليهما موجودتان في الواقع معا واما اجتماعهما معا في الواقع فمفروض وجود  
 الاخرى فيه وكلتا هما معا وستان عن الواقع على الاول فالزمان المتصل موجود في الواقع بما فيه مستقبله متوحد الوجود  
 متشكك في المكان المتحد الموجود في الواقع فليس الزمان يتحد ولفاقب في الواقع فالحكمي يكون احدا بخبرين باضيا والآخر  
 مستقبلا من الاغلاط المحضه فلا يكون لاجزائه تقدم وتأخر اصلا بحسب الوجود في الواقع الا التقدم والتأخر بالرتبة

وحيثما  
 الى حيث  
 والرب  
 المتعلق  
 حصة  
 العبد  
 مع

ففي الواقع يتقدم متأخر والمتأخر متقدما فالبدء ان كان من الماضي فالمتقدم ما هو اقرب منه ثم وثم وان كان هو من المستقبل  
فما هو اقرب منه يكون اقدم ثم وثم وعلى التالى فالزمان في الواقع له تجدد وبعضه متفق وبعضه متوقع ولاجزاءه يتقدم وتاخر بالزمان  
فحد وجود الماضي منه في الواقع المستقبل معدوم في الواقع فاما يكون الزمان متصلا لان الاتصال توجد وجود المتصل والمقتل  
توجد وجوده مع انفصال بعض الاجزاء في الواقع وعلى التالى فظاهر ان الزمان لا يكون متصلا فان الاتصال توجد الوجود ولا  
وجود وباجل ان الزمان لو كان موجودا في الواقع بدون التجدد فلا تقدم ولا تاخر زمانا بين اجزائه والا فليس له حقيقة متصلة  
وهذا كل على وقاد فاده لمحققون ايضا واذا وجدت ما تميز المتقدمين فنقول ان تعريف البعدية الذاتية اي بعدية بها يتنوع  
وجود البعد بدون القبل يقتضي ان يكون القبل عليه ملابعا فاقصة او تامة وليس على اجزاء الزمان علاقة احلية كما مر في المقدمة  
الاولى فليس هناك بعدية ذاتية ما تحظر في خاطركم لو ثم دل على ان البعد عليه القبل بان نقول لو انكم وجدتم في هذا اليوم بدون  
ساعة لا تقدم الاتصال مع اثبات فصلا البعد عليه وهذا من السخايف وبحال ان اردتم بالاتصال الزمان ما يحصل  
الكلم المتصل فنقول انه لا تقدم اصلا لو انكم وجدتم الساعة بدون الصبح فلا نسلم الملازمة وان اردتم بالاتصال توجد وجود فنقول  
ان الاتصال بهذا المعنى ثابت للزمان على تقدير القول بانه موجود في الواقع سعا وعلى هذا التقدير لا بعد ولا قبل ولا تقدم ولا  
تاخر الا الترتيب ولا كلام لنا فيه ولا تحقيق القبل والبعد المتقدم والمتأخر على نحو يتكلم فيه الا اذا اخبرنا ان بعضه موجود في الواقع وبعضه  
معدوم فيه مع فلا اتصال كما قدم في المقدمة الثانية فتخرج بطلان التالى تدبر قوله وانما اكتفى في نفى الديدان الخ  
الديدان العادة كذا قال في المنهاية وتغير منها لللطيفة ولا مانع للجاز ولا هو مقصور على السماع بل يكفي فيه وجود العلاقة على ما  
الخبر كما هو صرح في المسلم وغيره فنفى قوله وانما اكتفى بالصف في نفى هذه الطريقة في طريقه في قوله في العقل على الاول اي المحسوس  
حيث قال والعلم محسوس لا يكون بحدوث الصورة احواله الخ فلا يرد قبل ثم ان لفظ الديدان لا معنى له في هذا المقام اصلا لان الديدان  
في اللغة العادة فيكون معنى قوله انما اكتفى في نفى الديدان انما اكتفى في نفى العادة وهذه اللفاظ ليس تحتها سماعا محسوسا انتهى قوله  
لا ينافي الخ افيدان انحصار الشيء في الاعم وان كان لا ينافي انحصاره في الاخص لان الاخص في الاعم لا يستلزم انحصار  
في الاخص ايضا فيجوز ان يوجد الاخص في الاخص ان لا يوجد فلا يثبت الاخص في الاخص اي المحسوس في الاحداث وهذا المقام  
يتمين المقسم فلم يحصل في هذا الابدوار وغيره من دفع وتأجيل بل انه سابقا ووجهه سقوط ظاهره فيما لا يعقل ثم ما قيل مع ان انحصار الشيء  
في الاعم من حيث هو كذا لك سنان لا انحصاره في الاخص قطعا انتهى فحينئذ هذا غاية وعلى ما في باب الاغراض عن قول المفيد  
وان كان لا ينافي الخ بكونه ان الوصلية فانه صرحا على ان الكلام بعد الترتيل ولو قال ذلك لقال ان هذا ايراد على كلام  
الحشي فيما به قوله مع ان انحصار الخ فان هذا البعد ان قال على ايراد انان وليس قبله ذكر ايراد على كلام الحشي صلا فقل  
قوله ليس انحصار الخ انحصار العلم بالتجدد توحيه ان المذهب عنه من تخصيص مرتين ما هو مرة بعد اخرى من حيث اللفظ لا ما  
مرة بعد اخرى من حيث المعنى واللازم منها انما هو تخصيص واحد لفظا وهو بالتجدد وهذا مما لا يرب عنه الحشي ربح وتوحيده ما افاد  
سجودكم ربح حيث قال تعدد تخصيص واحد بينان على تعدد لفظه لخصيص واحدته ولحقه لخصيص منها واحد وهو قوله بالتجدد  
لكنه ادى سودى الديدان انتهى وما قيل من ان المذهب عنه هو تخصيص مرة بعد اخرى سواء كان من حيث اللفظ او من حيث

مع  
البيان  
على













لا يثبت الا الاشم من وجودية اشئ الزائل وجودية محضه ومن كويسبانا تابا والمقصود انما هو وجودية وجودية محضه ولا  
انك مترا في ان هذه المقدمه لم تثبت اصلا كيف يطل دعوى ظهور بطلانها كما وقع من المحقق الدواني فاقال بعض  
ناظري كلام المحقق في نظامه ان غرض الشرح من هذا القول ليس اثبات المقدمه المنعوتة ولا ان مشهوره عدم تعلق السلب  
بالا بالثبوت كانت في اثبات المقصود بل الغرض منه البطلان دعوى ظهور بطلان المقدمه المشهوره كما وقع من المحقق  
الدواني انتهى لا ينبغي ان يلتفت اليه قوله لانها تدل على لا ينبغي ان ماذر صاحب المطارحات يدل على الايجاب  
اعني وجودية جميع الادراكات فان خصوصية علم دون علم في كونه زائلا بلغاة على ما قد مر فصلان المحقق واليا اورد عليه من  
ان دليله لا يدل الا على ان الادراك ليس عدما محضا سواء كان عدما تابا او وجوديا محضا فلا يحصل المقصود ويكون الادراك  
وجوديا محضا فهو لا يتحقق في دلالة تقريره على الايجاب الكلي لان هذا لا يرد واراد على كل تقدير سواء دل على الايجاب الكلي  
او على الايجاب الجزئي فلا تلتفت الى اقال بعض ناظري كلام المحقق في دلالة ماذر صاحب المطارحات على الايجاب الكلي  
اعني وجودية جميع الادراكات في خيبه انخفا را قد عرفت انه غاية الزعم من دليله ان الادراك ليس عدما محضا و  
اما انه ليس عدما تابا ايضا حتى يلزم كونه وجوديا محضا فلا يلزم اصلا قال السيد الزاهد في حاشيته احاشية الا ان  
يثبت توافق الخ وجه التميز في ما اقيم عليه برهان واما حكم الرجوع الى الوجدان بهذا التوافق فما لا يفيد في محل المناظرة مع  
انهم فاقال بعض الناظرين لا ينظر لهذا التميز وجب غير سديد وقال رفيع العلماء في وجه التميز من ان الادراكات  
فختلفة في النوع فما المانع من جواز اختلافها في الوجودية والعدمية وتختلف بعض الظار بانه لا يمكن الاختلاف النوعي الا  
بعد الاتفاق في جنس مرجح لا يمكن لكون بعض الادراكات وجودية وبعضها عدمية اقول هذا ليس بشئ فانه وان تفقت  
الادراكات في الجنس لکنس يتخلل ان يكون وجودية بعضها وعدمية بعضها باختلاف انفصول تدبر قوله لا يوجب عدم كونها  
الخ اورد عليه بعض الناظرين ان لا يكون محتملا بنفسه بل بالملكه يكون اما انزاعيا غير موجود بنفسه ولا وجوده الا بانشاء  
الاشراع فلا يكون مشتارا لا بتيار الغير الا بجنس ان نشأه انزاعيا مشتارا لا بتيار الغير ولا يكون بنفسه مشتارا لا بتيار الغير  
ان هذا ينبغي على انه لا يكون للانزاعي احكام سوا احكام غشائية وهذا اشئ عليه ذلك انما في مواضع عديدة  
من كتابه والبرهان عليه وقد مر في محاميتي بهذا المقام قوله حالهم استحال التسلسل في تحقيق المقام ان النفس الواحدة  
اوقية وعلى الثاني فاما ان يكون تعلوها بالبدن اذ ليس كما هو ذهب لعاقلين بالتناسخ والاول على الثاني فاما ان  
تكون قبل التعلق بالبدن شاعرة بغير ذاتها وصفاتها اولافهذه اربعة شقوق فعلى الاول يستحيل التسلسل في التصور  
على تقدير نظرية التناسخ لان الزمان المتناهي كيف يكون سعيه الغير المتناهي وعلى الثاني لا يتم هذه الاستحالة لعدم  
وجود نفس كذا زمان اذ كما تنافها قبل كل بدن كانت تدبر كنه بدن وكذا على الثالث ولما على الرابع فيتم تلك  
الاستحالة لان زمان وجود النفس ان كان غير متناه لكن زمان اذ كانت متناه فانه يتبادر ادراك النفس من حين  
تعلقها بالبدن فاحتمل من ان القول بان استحالة التسلسل ان يكون لا يتناهي اذ قيل بقدم النفس وقدم تعلقها ايضا كما  
هو مذهب لعاقلين بالتناسخ يخفف في حال فلا يتخلل مثل هذا الخيال قوله كلف في عدم عدم قدم قبل عدم الاول

ع  
س  
في  
البدن

مضاف الى العدم الثاني الموصوف بالقديم والمراد بالعدم القديم العدم السابق وبالعدم الاول المضاف العدم  
اللاحق لا العدم السابق فيكون هذا مثالا لكون العدم اللاحق انتفاء للعدم السابق واجيل من انه لا معنى لكون العدم  
اللاحق انتفاء للعدم السابق اصلا اذ انتفاء العدم السابق لا يكون الا بالوجود لا بالعدم والا لزم ارتقاء التقييد  
ففيه ان هذا الوجود كان هو العدم اللاحق للعدم السابق الا ترى الى انا قال المحشي فيما سياتي من ان اذا فرضنا ان زيد معدوم  
ثم وجد ثم عدم فيصدق اولاً زيد معدوم وثانياً لا معدوم وثالثاً ليس بلا معدوم فخصاً انشا عدم الى آخره انا قال قوله لا ابطال  
الحصر العقلي مع وما قيل من ان زوال الشيء عبارة عن رفعه انما هو عن رفع الشيء بعد تحققه كما من شأنه  
ولا استحالة في تقدير الرفع الخاص لشيء بل لكل حادث رفعان خاصان سابق ولاحق فلا يلزم على تقدير تقدير  
الزوال للزوال الواحد عدم بقا الحصر العقلي من الشيء ونقيضه ضرورة ان الزوال ليس نقيضاً للزوال وان كان رفعه  
ولا ان يكون لشيء واحد نقيضان ففيه اما اولاً فبان قول بل لكل حادث رفعان خاصان سابق ولاحق يتنافى  
ما مر منه من ان الرفع الخاص برفع الشيء بعد تحققه واما ثانياً فبان قوله ضرورة ان الزوال لا يخرج مسلمة ما سمعت ان  
رفع كل شيء نقيضه فانه لا يرفع الزوال بل لا يرفع الا كونه ليس نقيضاً له واما ثالثاً فبان يلزم قطعاً على تقدير تقدير الزوال  
ان يكون لشيء واحد نقيضان وبطلان الحصر العقلي من الشيء ونقيضه تحقق الثالث فقوله ولا ان يكون الرفع ممنوع  
قال السيد الزاهد في المنتهى لان العشرة مثلاً تصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا عشر عشرات انتهت  
كذلك وجدت في نسخ احكامية الزائدة المتداولة وخيارها جمهور محشياً وشراً حوا وسلكوا في ميدان تحقيقها كما  
وتعل بعض السادات عبارة المنتهى بهذا لان العشرة مثلاً تصدق على نفسها فيقال عشرات عشرات وكذا عشرة  
عشرات انتهى وقال في تحقيقها ان عشرات بالتارة المطلوبة صيغة المتكلم من العشرة ويكون عشرات بمعنى لا اله الا  
عشرات جعلت عشرات عشرة واحدة اي مائة وظاهر ان الجمول اية عرضي للجمول لا متناع محمل  
الجمول من الشيء وثانياته ثبتت المحل العرضي وكذا العشرة وقعت تمييزاً للعشرة في قوله عشرات عشرات كالرجال  
عشرة رجال من الذين ان العدد محمول على تمييزه الذي هو معدود على اعضاها وانت لا يذهب عليك ان هذا  
على كون التمييز مصداقاً لغيره كدركه ولم يخبر في الكتب احاضرة وقال بعض القضاة ان قوله عشرات من عشرة  
وقوله عشرات بالرفع فاعلمه في قوله عشرات عشرات اصف عشرات بالعشرة يعني شدة وبنها كما يقال عشرات  
الرجال يعني شدة مردان وانت لا يذهب عليك ان هذا يعني على كون العشرة مصداقاً لغيره كدركه ولم يخبر  
في كتب اللغة احاضرة وما قال من السيد الزاهد ليس من علماء العربية وليس هو متوجها الى محاورات التفصيص  
بل هيته مصروفة الى دقائق العقول فلا يسجد وقوع هذا المصداق كلامه عجيب فان السيد الزاهد ليس مختص  
بالفاظ وبمعنى المصادر ولا دخل في هذا التفصيص فان التفصيص امر آخر ولا تكلم بالعبارة على قانون الحرف  
والخوا بالانفاظ الموضوع العربية امر آخر قد بر قوله وبانه يمكن تصور العشرة مع الفظة انج اور وعليه بان هذا  
انما يتم لو كان ذلك التصور تصوراً بالكنة وهذا ممنوع واجيب عنه بان العدم امر متناقض فكيف لا يتناقض على

المنتقى  
الاحكامية  
الزائدة  
المتداولة  
الاحكامية  
الزائدة  
المتداولة

ليس الا حاصل في الذهن وقيل عليه فيه ما فيه قول لم يعلم ما ذاك اول قوله في ما فيه والما المقدر متان اللتان في قول مجيب  
فالاولي منهما مما اقتضى ما اقتضى حيث قال سابقا ان الحق ان العدد من الامور الالهية الثانية منها مما اقتضى صليته  
قوله سواء كان تقوما باكل على سبيل البلية في افاد بجر العلوم روح الاول في في الشق الثاني ان يقال ان  
تركيب من اكل بدلا يلزم استغناء الشئ عن الذات وان تركب عن اكل على سبيل الاجتماع لم يبق حقيقة مسته  
بل يزيد عليه ما قيل على وجه الاولوية انه على هذا التقدير لا يكون الاستحالة في كلا الترتيبين واحدا بل بطل كل واحد  
منها لوجه على حق اقول الترتيبين في الشق الثاني من الترتيبين لا يلزم استحالة الشق الاول مع انه ليس كذلك  
فكيف يكون ما قال اولي نعم كان الاول ان يقول وان تركب عن اكل على سبيل الاجتماع يلزم الاستغناء و  
ايضا لم يبق في قول له حيثية تقييده ان اعلم انه افاد بجر العلوم ان الوحدات الكثيرة لكن حقيقة واحدة متفرقة  
مغايرة للاحاد وبعد عرض الحقيقة قد تقرر حقيقة عددية واحدة وادور عليه بان الوحدات قبل عرض الحقيقة آيات  
تكون حقيقة عددية في الحاجة الى عرض الحقيقة ولا فيكون كون الوحدات حقيقة عددية ومن مقولة الحكم بسبب  
الامر بالحاج وهو الحقيقة فيلزم الجمعية الذاتية وقيل في توجيه كلام بجر العلوم ان يحصل كلا من ذاتيات العدد  
الوحدات من حيث انها معروضة للهئية الاجتماعية فمقتضى الحقيقة الاجتماعية يصير مجموع الوحدات من حيث  
كونها معروضة للهئية عدد كما يقال قطعات الخشب من حيث عرض الحقيقة سرير فلا يزيد ذاتيات العدد على  
الوحدات ولا يلزم الجمعية الذاتية غاية الامر ان يكون العدد عبارة عن الوحدات المعروضة للهئية وبهذا نظر ان  
وحدة وحقة وحدة الوحدات بلا عرض الحقيقة وان لم تكن كما لكن مجموع الوحدات المعروضة للهئية الوحدانية ليست  
كقابل كم ضرورة انه قابل للسواة والمفاوطة لئلا فهو مستخرج تحت الحكم بالذات انتهى اقول فيه اما الاول فبان قوله  
ذاتيات العدد والوحدات من حيث انها معروضة للهئية الاجتماعية مع انه يخالف قوله اللاحق غاية الامر ان يكون  
العدد عبارة عن الوحدات المعروضة للهئية غير مطابق للواقع فان الوحدات من حيث انها معروضة للهئية الاجتماعية  
هو ليس على تقدير عرض الحقيقة لانها ذاتيات العدد وهذا كما يقال ان قطعات الخشب من حيث عرض الحقيقة  
سرير لانها من حيث عرض الحقيقة ذاتيات سرير واما ثانيا فبان قوله دلا يلزم الجمعية الذاتية ثم فان ذاتيات  
العدد ولما لم ترده على الوحدات كما اعترف هو به فيقول ان العدد ليس عبارة عن كل وحدة وحقة ولا عن الوحدات  
الكثيرة من حيث انها كثيرة بل عن الوحدات من حيث عرض الحقيقة فقبل عرضها لم يكن تلك الوحدات عددا ومن قوله  
الحكم ولما عرضت تلك الحقيقة الوحدات ولو خطت بعضها من غير ان تدخل الحقيقة في قوام العدد صارت الوحدات عددا  
من بقوله الحكم بالذات بسبب هذا اللحاظ والعروض بل هذا الجمعية الذاتية قوله اي بعد اقول ان في حقيقة ان المنفرد  
انما هو استلزام دخول الوحدات المحضه دخولها مع الحقيقة لاستلزام دخول المجموعات المحضه دخولها مع الحقيقة  
وذلك لا يستدعي الادخول المجموعات الثلاثة احصاء من الوحدات التي لا تدخل في المجموعات في وقيل  
في الجواب من ان المجموعات الثلاثة احصاء من الوحدات التي لا تدخل الواحد بالنسبة الى المجموعات التي هي

الحجج  
ح ١١  
الحجج  
ح ١٢

فوقها في استدلال دخول المجموعات التي هي فوقها فغني عن هذا الغنى عن مجموع فان المجموعات الثلاثة اجمالا صلا  
من الوحدات الثلاث وان كانت بمنزلة الواحد بالنسبة الى المجموعات التي هي فوقها لكنها ليست وحدات حقيقة  
والمراد من استدلال دخول الوحدات المحضة دخولها مع الحقيقة فتأمل قوله لا التي بها يقوم بتحصيل حقيقة الكلية  
كالهوية والصدق انما اعلم ان الاجزاء التي يقوم بها حقيقة انجسية للمجموع انما هي المحصول والصدق كجسمته ثم بعد  
تقوم كجسمته للمبدل من رفع الابهام وهذا هو المحصل وله قسمان رفع الابهام النوعي وهو المحصل النوعي ورفع الابهام  
الشخصي المحصل الشخصي عند المحصل النوعي يزاد جزئ ثالث اي حصول النوعية فللنوع اجزاء ثلثة وعند المحصل  
الشخصي يزاد جزئ رابع اي الصورة الشخصية للشخص اذ لا يقال المحشى فيما سيأتي واما الثانية اي الاجزاء التي  
بها يقوم بتحصيل حقيقة الكلية فلا تجا وزا الاربعة عند احداى وان كانت لا تجا وزع ثلثة عند القائلين بعدم  
جسدية حصول الشخصية للشخص وهذا امر جلي لا يخار عليه فما خيل من انه لم يفهم انجزر الرابع الذي يدخل في  
تقوم حقيقة الجسم الى الآن وما قيل ان المراد به حصول الشخصية فلا يخفى سخافة اذا حصول الشخصية لا تصح لكونها  
مقومة بحقيقة الجسم بل هي من العوارض كما لا يخفى على من له ادنى فهم انتهى فنبني على انقضاء عن قول المحشى  
وتحصيل كما لا يخفى على من له ادنى فهم فافهم ولقد استراح القلم من تحرير هذه العجالة ستة الثمانين بعد الالف ثمان  
من هجرة رسول الله تعالى عليه وعلى آله صلوات ربك ورحمة ربك في بلدة حيدرآباد صانعا الله عن نفسه ولهنا د

خاتمة الطبع

الحمد لله والمنه له ان عجايبه ناعمة كاشف غوامض حاشية غلام محبي متعلقة ميرزا بدر رساله سبهي  
بهاية الوري الى لوا المدي تصنيف فاضل المعى مولوى محمد عبيد الله حفظه الله من  
تأليف شريفة ذي الحجة اكرام الله الهجري بتصحیح وبتقيقه ضيف العباد سلا باعقوب محمد يعقوب  
بمطبع فضل المطابع بجمعه العلم واقع وار العلم و العمل فتركي محل منحلالات دار الحكومت  
بلدة كهنه حليہ نطباك در بر كفته بطبع طباع بارك بينان ابن كاويل  
خواطر كشته سنجان ميزان فكر رساگر ديداميد كه اگر جاي نيز  
اشكال الفاظ و حروف نظر آيد نحو و انشايت حسابه  
قصه بريقه تصنيف و صحرا از شينج  
مقصود من هذا الكتاب  
الذي هو  
الذي هو





٤٣٩٤

DUE DATE

14.

[illegible]

